في الحدث

▪ حازم مبيضين

مجازر واتهامات وإدانات

تماماً وكالعادة، وكما هو متوقع ومنتظر، انبرى فريقا الصراع في سوريا، نظاما ومعارضة، إلى اتهام الطرف الآخر بارتكاب مجزرة جديدة في بلدة التريمسه، زاد عدد ضحاياها على ٢٠٠ اختلف توصيفهم بين شهيد وإرهابي قتيل، وتواصلت ردود الفعل المنددة بالمجزرة وتعالت صيحات المطالبة بضرورة فتح تحقيق دولي، وتبرع أمين عام الأمم المتحدة بالقول إن عدم التحرك الدولي لممارسة الضغط على النظام السوري لوقف العنف هو بمثابة إعطائه ترخيصا لمزيد من القتل، وكرر أمين عام الجامعة العربية مواقفه فوصف ما جرى بالجريمة الشنعاء ضد المدنيين، ودعا المجتمع الدولي إلى تبني قرار وفق الفصل السابع لإيقاف العنف في سوريا.

قطر دانت وطالبت بفتح تحقيق، ودعت دول العالم إلى الاضطلاع بمسؤولياتها والتحرك سريعا لوقف المأساة، ودعت منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عاجلة، في نطاق كل ما يتيحه ميثاق منظمة الأمم المتحدة من وسائل، وجددت وزيرة الخارجية الأميركية دعوتها إلى إنهاء حكم الأسد، وحذر الرئيس الفرنسي روسيا والصين من أن عدم القيام بأي تحرك تجاه سوريا سيجلب الفوضى والحرب، وأكد الاتحاد الأوروبي أنها انتهاك صارخ لخطة عنان واعتبر أن استخدام الدبابات والطائرات جريمة ينبغي أن يحاسب مرتكبها، وحتى موسكو لم تستطع الصمت فندت وطالبت بتحقيق فوري، معتبرة أن ما حصل يصب في مصلحة من يريد إشعال حرب طائفية.

الجديد هو موقف عنان، الذي اعتبر أن استخدام الحكومة السورية للمدفعية والدبابات والطائرات، ضد قرية التريمسة، ينتهك التزاماتها بموجب خطة السلام التي وافقت عليها، ولعله استند إلى تقرير أصدره فريق المراقبين الدوليين، بأن الهجوم على القرية جاء امتدادا لعملية للقوات الجوية السورية، ووصف التقرير ما جرى بأنه الأسوأ منذ اندلاع الثورة، وقال إن قوات الأمن السورية، منعتهم في البداية من دخول القرية المنكوبة، لكنها عادت فسمحت لهم بدخولها بعد ذلك بساعات، والجديد في موقف المبعوث الأممي، هو أنه يأتي بعد اتهامات المعارضة له بالانحياز إلى جانب النظام، عقب زيارته الاخيرة لدمشق وحلفائها في طهران وبغداد.

لن تجف الدماء على جدران التريمسه قبل معاقبة القتلة، الذين لانشك بأن من بقي حيا يعرفهم، ويحفظ صور وجوههم الكريهة، ولن يفيد الإنكار، أو اتهام الطرف الآخر في طمس الحقيقة، لكن السؤال هو ماذا يفيد ذلك الضحايا الذين سقطوا برصاص كان مفترضاً أن يحميهم ويدافع عنهم، وهل لنا كعرب، وهل للمجتمع الدولي، أن نفكر ويفكر لحظة واحدة، في مشاعر الضحايا لحظة كانوا يواجهون موتا مجانيا، أو مشاعر العائلات التي فقدت أحبابها في لحظة مجنونة، من صراع يزداد كل يوم همجية وضراوة وقبحا.

الشرطة السورية تتفقد موقع انفجار سيارة مفخخة على الطريق السريع في العاصمة دمشق

مراقبون ينتظرون موافقة لزيارة التريمسة

انفجار استهدف مقرّاً أمنيّاً عسكريّاً في حماة

□ دمشق / BBC

انفجرت شاحنة مفخخة في محافظة حماة، وسط سوريا. وقالت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" إن ثلاثة مدنيين قتلوا في الانفجار وجرح أحد ضباط الأمن. وقالت سانا إن مدبري الهجوم، الذي وقع في بلدة محردة، غطوا القنبلة بالبصل.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، ومقره لندن، إن الانفجار استهدف مقرا أمنيا تابعا للجيش السوري. وأضاف أن القتلى هم سيدتان وطفل.

وأفاد عساف عبود ، مراسل بي بي سي في دمشق، بأنه بعد اتصال هاتفي مع مقر إقامة بعثة المراقبين الدوليين في سوريا ، تبين أنه لم يتوجه أي من المراقبين إلى قرية التريمسة.

موافقة رسمية

وتشير معلومات المراسل إلى أن المراقبين في انتظار الحصول على الموافقات الرسمية بهذا الشأن. وصرح الجنرال مود رئيس بعثة المراقبين بأن مجموعة من المراقبين كانت منتشرة في منطقة تبعد خمسة كيلومترات عن التريمسة أكدوا استخدام الأسلحة الثقيلة وطائرات الهليوكبتر الهجومية في مهاجمة القرية.وقال تقرير لتقييم الوضع أعدته بعثة المراقبة الدولية في سوريا إن ما حدث في القرية "امتداد لعملية للقوات الجوية السورية".ووصف التقرير، الذي أعده المراقبون بشكل عاجل وقالت وكالة رويترز إنها حصلت على نسخة منه، إن "الوضع في محافظة حماة لا يزال مضطربا للغاية ويصعب التكهن به".

ويضيف التقرير إن "القوات الجوية السورية تواصل استهداف المناطق الحضرية المأهولة شمالي مدينة حماة على نطاق واسع." من ناحية أخرى، قال ناشطون سوريون إن مئات من أفراد الجيش السوري اقتحمت قرية خربت غزالة في محافظة درعا، جنوبي سوريا، السبت.

هجمات في حمص ودوما

ونقلت وكالة فرانس برس للأنباء عن ناشط يدعى بيان أحمد، من القرية، قوله إن طائرات هليوكوبتر قاذفة مدعومة بعربات مدرعة شاركت في الهجوم على خربت غزالة. وقالت المعارضة السورية إن خمسة أشخاص على الأقل قتلوا في قصف وقتال في محافظة حمص، وسط سوريا، السبت.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن بين القتلى سيدة حاملا واثنين من قوى المعارضة المسلحة.وفي الداخل السوري، قالت لجان التنسيق المحلية أن تسعة أشخاص قتلوا في دوما بريف دمشق.

البحرين تحظر مسيرات المعارضة لأنها "تعرقل حركة المرور !!

□ المنامة / رويترز

اعتبرت منظمة العفو الدولية حظر البحرين التظاهرات "انتهاكا للحقوق الأساسية لمواطنيها"

وقالت السلطات البحرينية إنها ستحظر مسيرات المعارضة "منعا لتعطيل حركة المرور وتفاديا لأعمال العنف بالشوارع التي تعرقل جهود إنهاء الاضطرابات في المملكة".فقد جاء في بيان صادر عن الحكومة البحرينية الخميس أن وزارة الداخلية تعمل على تحديد المواقع المسموح بإقامة التجمعات فيها.

وحددت التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات ونشرت يوم الخميس الماضي أحكاما بالسجن لمدد تتراوح بين سبعة وعشرة أعوام لمن يتسبب بإصابة أحد أفراد قوات الأمن بعاهة مستديمة، أو السجن المؤبد لمن يتسبب بالقتل الخطأ لأحد عناصر الشرطة أو قوات الأمن.

إلا أن المعارضة سارعت إلى وصف الخطوة بأنها محاولة جديدة لإسكاتها. فقد رفض عبد الجليل خليل، وهو عضو بارز في جمعية الوفاق الإسلامي، الخطوة واعتبرها "سياسة جديدة لوقف استخدام الشارع للمطالبة بإصلاحات".

أمل وحرية

وقال: "إن هذا سيؤدي إلى مزيد من التصعيد، لأن الناس ليس لديهم أمل الآن، ولا توجد فرصة أمامهم لممارسة حريتهم".

بينما اعتبرت منظمة العفو الدولية الحظر "انتهاكا للحقوق الأساسية للمواطنين".وتشهد مملكة البحرين اضطرابات منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية فيها في فبراير/ شباط عام ٢٠١١ للمطالبة بإصلاحات سياسية كان أغلب الداعين إليها من الأغلبية الشيعية في الجزيرة.

وأخمدت الانتفاضة في البداية خلال فترة تطبيق الأحكام العرفية، لكن الاضطرابات استمرت حيث تنظم أحزاب المعارضة احتجاجات وتقع اشتباكات متكررة بين شرطة مكافحة الشغب والمتظاهرين الذين يشكون التهميش.

أعمال عنف

"إن هذا سيؤدي إلى مزيد من التصعيد، لأن الناس ليس لديهم أمل الآن، ولا توجد فرصة أمامهم لممارسة حريتهم"هذا ماقاله عبد الجليل خليل، عضو جمعية الوفاق الإسلامي المعارضة في البحرين.

وتعليقا على الخطة الجديدة للتعامل مع التظاهرات في المملكة، قال مسؤول بحريني بارز إنه لا توجد خطط جديدة لدى الحكومة لحظر المسيرات بشكل كامل، فهي مجرد تريد أن تضمن عدم تحول الاحتجاجات إلى أعمال عنف.

من جهتها، قالت وزارة الداخلية البحرينية إنها منعت عددا من المسيرات يومي الخميس والجمعة الماضيين كانت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة تعتزم تنظيمها.وأشارت الوزارة إلى أن إلغاء التظاهرات جاء "لاعتبارات المصلحة العامة وحركة المرور".كما نقلت وكالة أنباء البحرين الرسمية عن طارق الحسن، رئيس الأمن العام البحريني، قوله بشأن إلغاء تظاهرات جمعية الوفاق الإسلامي: "تقرر منع هذه المسيرات في الأماكن والزمان المحددين لكل منها حيث إن إقامتها بهذه المناطق الحيوية من شأنه الإضرار بمصالح الناس وتعطيل الحركة المرورية".

وأضاف: "لا تندرج هذه المسيرات في إطار حرية التعبير المسؤولة والمكفولة وفقا للدستور والقانون، إذ أن منظمي المسيرات لم يتمكنوا في الماضي من السيطرة عليها".

وتتهم السلطات البحرينية المحتجين الذين يتظاهرون تحت لواء "ائتلاف شباب ثورة ١٤ فبراير" برشق قوات الشرطة بالقنابل الحارقة خلال ملاحقتهم لهم أثناء الاشتباكات التي تندلع في الأحياء الشيعية.

وتقول الشرطة إن العديد من أفرادها أصيبوا بحروق بسبب هذا النوع من القنابل، أو جرَّاء انفجار عبوات ناسفة بدائية الصنع.

إلا أن ناشطي المعارضة يقولون "إن الشبان يردون على الاستخدام الكثيف للغاز المسيل للدموع" الذي تستخدمه شرطة مكافحة الشغب لتفريق التظاهرات المناهضة للحكومة التي تهيمن عليها أسرة آل خليفة السنية الحاكمة.

ويقولون إن أكثر من ٤٥ شخصا قتلوا جرَّاء قمع الشرطة للمتظاهرين، وذلك منذ إلغاء الأحكام العرفية قبل أكثر من عام. إلا أن الحكومة تشكك بأسباب تلك الوفيات.

وقالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، سميرة رجب: "ليس هناك سياسة عدم ترخيص المسيرات الاحتجاجية. هنالك قانون المسيرات والتجمعات الذي يسمح لأي بحريني يخرج ليشارك في مسيرة، ولكن لابد أن يراعوا أيضا حقوق الآخرين".

وأضافت: "المشكلة أن تعطي جمعية مثل الوفاق ترخيصا لكي تخرج في مسيرة. لكن، كيف تخرج من وسط المسيرة جماعات ترشق السيارات بالمولوتوف؟"

واتهمت رجب المعارضة بأنها "تريد أن تلغي القانون والدولة في البحرين، وكأنها تمارس حقوقا مطلقة".

صناعة القنابل

يُشار إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت في وقت سابق من الشهر الجاري فريقا من المباحث الجنائية إلى البحرين لمساعدة السلطات المختصة في الجزيرة في بالتحقيق بالعثور على مواد متطورة تقول إنها "تُستخدم في صناعة القنابل".

وقال مسؤولون إن المتفجرات، التي يبلغ وزنها أكثر من ١٠٠ كيلوغرام، "كان يمكن أن تكون لها نتائج كارثية".

وكان اللافت تزامن قرار البحرين بحظر مسيرات المعارضة مع كشف مصادر في الحكومة السعودية الخميس أيضا أن الرياض "نشرت مزيدا من القوات في المنطقة الشرقية، وألغت عطلات بعض ضباط الجيش وسط مخاوف من حدوث اضطرابات جديدة من جانب الشيعة في المنطقة".وقد أكد دبلوماسيون غربيون أيضا أنه تم بالفعل "تعليق العطلات في الجيش السعودي منذ نهاية يونيو/ حزيران الماضي".

وقد جاءت الخطوة السعودية إثر مقتل متظاهرين في أعقاب اعتقال رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر في مدينة القطيف الواقعة شرقي المملكة، ووسط تصاعد حدة التوترات الإقليمية على وقع تطورات الأزمة في سوريا والملف النووي الإيراني.

مرسي في مهمّة صعبة لاختيار رئيس الحكومة

□ القاهرة / ا.ف.ب

بعد مرور قرابة أسبوعين على توليه رئاسة الجمهورية، يبدو أن أول رئيس لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، الدكتور محمد مرسي، لم يستقر بعد على شخصية أول رئيس للحكومة في الجمهورية الجديدة، حيث مازال يواصل مشاوراته مع مختلف "القوى الوطنية"، وهي المشاورات التي قد تتأجل لعدة أيام، بسبب زيارته إثيوبيا الأحد. وسعى القائم بأعمال المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، الدكتور ياسر علي، إلى الرد على التكهنات التي تثيرها بعض القوى السياسية، بما فيها جماعة "الإخوان المسلمون"، التي ينتمي إليها مرسي نفسه، حول الأسماء المرشحة لمنصب رئيس مجلس الوزراء، بقوله إن "الرئيس يجري حالياً مشاورات مع كل القوى الوطنية في مصر، للتوصل إلى الشخصية التي ستتولى رئاسة الحكومة الجديدة." وأضاف المتحدث الرئاسي، في تصريحات الجمعة، أوردها موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، أنه "ستتم تسمية هذه الشخصية قريباً، وبعد أن يستكمل الرئيس مشاوراته في هذا الصدد، بعد عودته من زيارته لأديس أبابا، التي تستغرق يومين، حيث يشارك في القمة الأفريقية." وأشار علي إلى إن الرئيس استقبل حتى الآن مجموعة من الشخصيات الوطنية، التي تتمتع بالكفاءة والسمعة الحسنة والاحترام، وسيتم قريباً اختيار الشخص المناسب لرئاسة الحكومة الجديدة، واصفاً هذا المنصب بأنه "مهمة صعبة وشاقة"، في هذه الظروف التي تمر بها مصر حالياً.وأعرب المتحدث نفسه، بحسب المصدر الحكومي، عن توقعاته أن تكون الحكومة الجديدة "ائتلافية"، مشيراً إلى أن "القوى الوطنية" سيكون لها إسهامها في اختيار الوزراء الجدد، بعد مشاورات مع كل من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء.

ونفى علي كل التكهنات التي تدور على الساحة السياسية في مصر حول شخصية رئيس مجلس الوزراء الجديد، وقال رداً على سؤال حول قيام عدد من الشخصيات البارزة في حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة الإخوان، الذي كان يترأسه مرسي، بالتحدث حول تصورات بشأن شكل الحكومة الجديدة، ونواب الرئيس ومستشاريه، إن "المتحدث باسم رئاسة الجمهورية هو الشخص الوحيد الذي يعبر عنها رسمياً، كما أن المستشارين ليسوا متحدثين باسم الرئاسة." ورداً على سؤال بشأن التطورات حول أزمة المعتقلين، قال القائم بأعمال المتحدث باسم رئاسة الجمهورية إن الرئيس مرسي حريص على الانتهاء من هذا الملف، خاصة بعد تشكيل لجنة لبحث أوضاعهم، وهناك أمل كبير في الإفراج عنهم قبل حلول شهر رمضان، عن كل من لم يثبت في حقه أي فعل جنائي. وحول حكم المحكمة الدستورية الأخير إلغاء قرار الرئيس بعودة مجلس الشعب، قال المتحدث إن "الرئيس يجري مشاورات مع كل القوى الوطنية، وشيوخ القضاء، للخروج من هذا المشهد، والتوصل إلى حل يعيد للإرادة الشعبية وجودها، والانتقال إلى مرحلة من الاستقرار."

وحول تنفيذ برنامج المئة يوم، قال ياسر علي إن الرئيس يتابع تنفيذ هذا البرنامج يومياً، من خلال تقارير يتلقاها من مساعديه، والوزراء المعنيين، والمحافظين، وأجهزة الإدارة المحلية، مشيراً إلى أن حكومة تسيير الأعمال الحالية مستمرة في أداء أعمالها، باعتبار أن ذلك "مهمة وطنية"، نافياً أن يكون هناك فراغ تنفيذي.

ومن المقرر أن يتوجه الرئيس المصري إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا الأحد، لحضور القمة الأفريقية المزمع عقدها يومي ١٥ و١٦ يوليو/ تموز الجاري، في خطوة وصفها بأنها تمثل عودة مصر إلى "أحضان" أفريقيا، وإلى دول منابع النيل.

مجلس الأمن يلغي احتفالات الرئيس اليمني السابق

□ صنعاء / CNN

قرر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إلغاء فكرة احتفالات كان يعتزم إقامتها بمناسبة ذكرى ١٧يوليو/تموز التي تصادف تولي صالح لمقاليد السلطة في ١٩٧٨، وذلك بعد الإعلان عن عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي تتعلق بالشأن اليمني في نفس التاريخ.

وقال القيادي في حزب المؤتمر الشعبي العام محمد عبد القوي إن هناك توجها لإلغاء تلك الاحتفالات حتى لا تفسر على أنها رسالة استفزازية وتحد للمجتمع الدولي الذي يرعى العملية الانتقالية في اليمن في ضوء المبادرة الخليجية.

وأوضح في تصريح لـ"العربية.نت" أن هذا الأمر بات شبه محسوم، مشيرا إلى حدوث انقسام بين قيادات حزب صالح بشأن إقامة الاحتفالات التي كان قد بدأ التحضير لها من وقت مبكر.ولفت إلى أن الجناح المتشدد داخل الحزب ظل يصر على إقامة تلك الاحتفالات التي شكلت مناسبة وطنية يتم الاحتفاء بها سنويا منذ صعود صالح إلى السلطة في ١٧يوليو/تموز ١٩٧٨، باستثناء العام الماضي الذي عاشته البلاد في أزمة.

وصادف ذلك التاريخ تواجد صالح في السعودية للعلاج بعد إصابته في حادث تفجير مسجد دار الرئاسة في ٣ يونيو/حزيران من العام الماضي.

ونوه إلى أنه في المقابل حسمت قيادات التيار المعتدل الأمر بعد أن رأت في إقامة تلك الاحتفالات في الوقت الذي سيعقد فيه مجلس الأمن جلسة لاستعراض تقرير المبعوث الأممي جمال بن عمر بشأن تطورات العملية السياسية والجوانب المتصلة بوجود خروقات للمبادرة الخليجية من جانب طرف أو أطراف سياسية.

وأضاف، أنه سيبعث رسالة مشوشة مفادها أن حزب الرئيس صالح يتحدى الجهود الدولية وبالتالي هو من يعيق العملية الانتقالية.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر قد أوضح أن زيارته الحالية لليمن تأتي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٠١٤ و٢٠٥١، مشيرا إلى أنه سيقدم تقريرا بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن يوم ١٧ يوليو الجاري. وعن الذين يعرقلون سير تنفيذ المبادرة الخليجية، قال بن عمر في مؤتمر صحافي عقده في وقت متأخر من مساء أمس "مجلس الأمن يتابع الحالة في اليمن عن كثب، بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ لا يوجد مجال للتساهل مع من يعيق عملية الانتقال السلمي للسلطة، وكل من يحاولون إخراج العملية من مسارها هم الآن قيد الرصد وتحت المجهر".

كما أكد أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم دعمها القوي للشعب اليمني بهدف المساعدة في الإسراع بتنفيذ كل المهام التي يجب إنجازها في المرحلة القادمة لإنجاح العملية الانتقالية التي أصبح العالم كله ينظر إليها كنموذج لحل النزاعات والانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح